من الأقوال إلى الأفعال

تحقيق المساواة والإدماج

لمحة عامة عن التقرير الرئيسي — أيلول/سبتمبر 2021

PATHFINDERS
من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة

جامعة نيويورك | مركز التعاون الدولي | CIC

الأمم المتحدة
الاسكوا

المجلس الاستشاري

د. ماجا فيستاد	وزيرة الدولة لوزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية، السويد
د. سوهارسو مونورفا	وزير التخطيط الإنمائي الوطني/رئيس بابناس، إندونيسيا، بدعم من: • د. فيفي يولاسواتي، نائبة، مستشارة أولى، وزارة التخطيط الإنمائي الوطني • د. دياني سادياواتي، نائبة، مستشارة أولى، وزارة التخطيط الإنمائي الوطني • د. بامبانج ويدينتو، موظف خاص لنائب الرئيس
السيد مروان العباسي	محافظ البنك المركزي التونسي
السيد هام سانغ ووك	نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف والشؤون العالمية، وزارة الخارجية، جمهورية كوريا
السيدة جينا ويلسون	نائبة وزيرة التنوع والإدماج والشباب، ومساعدة أولى لنائبة الوزير، التراث الكندي
السيد رودريغو ألبرتو كارازو	الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، كوستاريكا
السيدة مارثا دلغادو بيرالتا	وكيلة وزارة الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان، المكسيك
د. فرانسيس مصطفى كاي-كاي	وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، سيراليون
السيدة أليسيا بارسينا	الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
السيدة غابرييلا بوشر	المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام
السيدة رومينا بوواريني	مديرة مركز الرفاه والإدماج والاستدامة وتكافؤ الفرص، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
السيد سانجاي برادان	الرئيس التنفيذي، شراكة من أجل حكومات منفتحة
السيدة ويني بيانيما	المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
د. كارولينا سانشيز بارامو	مديرة أولى، الفقر والإنصاف، البنك الدولي

الأعضاء السابقون

السيدة أنيكا سودر	وزيرة الدولة السابقة للشؤون الخارجية في السويد (2014-2019)
السيدة سيدة الونيسي	وزيرة سابقة للتشغيل والتكوين المهني، تونس (2018-2019)

هذا العمل مرخص بموجب الرخصة الدولية 4.0 لمنظمة المشاع الإبداعي (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0. وتجيز هذه الرخصة نسخ هذا العمل وتوزيعه ونقله وتكييفه، بما في ذلك لأغراض تجارية، طالما يتم إسناده إلى مرجعه وذكر أي تغييرات قد أُدخلت عليه.

مجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، "من الأقوال إلى الأفعال: تحقيق المساواة والإدماج"، (نيويورك: مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، 2021)، متاح على الموقع: www.sdg16.plus.

الفن التصويري للغلاف: تياغو باربا؛ الصور من Rawpixel وDepositphotos.

كلمة شكر وتقدير إلى شركاء برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء

هذا التقرير صادر عن برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء، وهو مبادرة تنفذها مجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة. ومع أن نتائج التقرير مستقلة وتمثل استنتاجات المؤلفين، فقد تم إعداد التقرير من خلال عملية تشاورية واسعة شملت مساهمات من الدول الأعضاء والشركاء المؤسسيين والأعضاء السابقين والحاليين في المجلس الاستشاري. وقدمت حكومتا السويد وكندا ومؤسسات المجتمع المفتوح الدعم لإجراء البحوث واستطلاعات الرأي، وساهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في البحوث، وكان للبنك الدولي أيضاً مساهمة من خلال الدعم الذي قدمه الصندوق الاستئماني لأهداف التنمية المستدامة. وقد استضافت حكومات إندونيسيا وتونس والمكسيك الزيارات القُطرية واجتماعات المجلس الاستشاري.

وشكر خاص للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تعاونها مع مجموعة باثفايندرز في مراجعة التقرير وترجمته من اللغة الإنكليزية إلى العربية.

الهيئات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء الشريكة

”العامل والمزارع اللذان يعملان بجدٍّ كل يوم من أجلكم حتى تتمكنوا من إيجاد الطعام.
وأولئك الذين يستيقظون في وقت مبكر كل يوم، ويستقلّون الحافلة، ويذهبون إلى العمل.
بفضل هؤلاء، ينبض البلد بالحياة وليس بفضل من يشغلون المناصب العليا ويركبون سيارة مرسيدس كل يوم”.

تونس، أنثى، العمر بين 25 و40 سنة

لمحة

في الأشهر الثمانية عشر الماضية، شهد عالمنا انقسامات تتناقض بشدة مع رؤية المساواة والإدماج التي تطمح إليها أهداف التنمية المستدامة. فكيف يُعقَل أن يكون عدد هائل من الفقراء والأقليات المستبعدة قد لاقوا حتفهم في المدن من نيويورك إلى نيودلهي، في حين نجا آخرون لأنهم استطاعوا حماية أنفسهم في المنزل أو الحصول على الرعاية الطبية الخاصة؟ وكيف يُعقَل أن يكون لدينا 120 مليون شخص إضافي يعانون من الفقر المدقع[1] و75 مليون شخص عاطل عن العمل حديثاً[2]، ومع ذلك ارتفعت ثروة أصحاب المليارات في العالم من 5 إلى 13 تريليون دولار خلال الجائحة؟[3] وكيف يُعقَل أن تكون بعض البلدان قد أمّنت إمدادات وافرة من اللقاحات لدرجة أن صلاحيتها توشك أن تنتهي في ظل معدلات الاستخدام الحالية، في حين أن مجتمعات أخرى تتوسل الحصول ليس على لقاحات فحسب، بل حتى على معدات طبية أساسية؟

وتبدو هذه الانقسامات الصارخة أكثر قساوةً بمجرد الإدراك بأنه يمكن تجنبها. فليس عدم المساواة والإقصاء قدَراً محتماً أو حتى جزءاً لا مفر منه من النمو والتنمية. وعلى الرغم من تزايد عدم المساواة على المستوى العالمي، فقد اتخذ 46 في المائة من البلدان قرارات أدت إلى بعض التحسن في السنوات الثلاثين الماضية. على سبيل المثال، شهدت أيرلندا وبوتسوانا[4,5] فترات من النمو السريع ولكن هذا النمو كان شاملاً للغاية.

يتناول هذا التقرير الرئيسي الذي أعدّه برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء، التابع لمجموعة باثفايندرز (Pathfinders)، **حلولاً** تستند إلى التجارب الأخيرة والطويلة الأجل. وهو تتويجٌ لعدة سنوات من البحوث والجهود التي قامت بها شراكة فريدة من الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأوكسفام، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، إلى جانب العديد من الشركاء الآخرين والخبراء الدوليين.

يتضمن التقرير ثلاث رسائل رئيسية:

- يطالب الناس في جميع أنحاء العالم **بأشكال جديدة من العقود الاجتماعية من أجل شفاء عالم منقسم.** وتُظهر استطلاعات الرأي قلقاً شديداً بشأن الانقسامات المجتمعية وتوافقاً في الآراء حول ضرورة بذل المزيد من الجهود لمعالجتها على نحو يمنح القوة والاحترام.
- اعتمدت البلدان والمجتمعات المحلية التي أحرزت تقدماً مطرداً نحو مجتمعات أكثر شمولاً ومساواة نهجاً ثلاثي الأبعاد بوجه عام: فقد حققت **نتائج واضحة** تُحدث فرقاً ملموساً في الحياة اليومية للناس، في مجالات مثل الحماية الاجتماعية والسكن والأجور؛ وتمكّنت من **بناء التضامن** من خلال عمليات الكشف عن الحقيقة، وإصلاح الشرطة ونظام العدالة، وتمكين المجتمع المحلي، على سبيل المثال؛ **وضَمِنت المصداقية وسعَت إلى تجنب الانتكاسات** من خلال مكافحة الفساد وتوسيع نطاق السلطة السياسية، فضلاً عن زيادة التمويل العام اللازم لوضع السياسات.

- إن السياسات الدولية عنصرٌ هام يكمّل الإجراءات الوطنية والمحلية. وفي الوقت الحاضر، تتمثل الأولويات العالمية الثلاث الأكثر إلحاحاً **في التوزيع المنصف للقاحات، وإمكانية الحصول على التمويل، ووضع المعايير والاتفاقات الضريبية** التي تحفّز أولئك الذين استفادوا أكثر من غيرهم من النمو على المساهمة في جهود التعافي من جائحة كوفيد19- وتجنب أزمة المناخ.

ما الجديد في هذا التقرير؟[6]

- يعرض إحصاءات رئيسية توضح كيف أن الحد من عدم المساواة والإقصاء **يصبّ في مصلحة الجميع**، من خلال ضمان نمو أكثر استقراراً، واحتواء الجائحة، ومعالجة أزمة المناخ، وتحقيق الاستقرار السياسي.
- **يربط النواحي الاقتصادية والاجتماعية لعدم المساواة بالشؤون المدنية والسياسية، بما في ذلك الروابط بين الاستيلاء على الدولة وعدم المساواة، وفوائد الحفاظ على الحيز المدني.**
- يحلل «**كيفية العمل**» في إطار صنع السياسات العملية انطلاقاً من الجدوى السياسية والعملية. ويقدم وصفاً لأكثر من عشرين مجالاً من مجالات السياسات يمكن تكييفها مع ظروف كل بلد، وترتكز على استطلاعات الرأي والبحوث والمشاورات مع المجتمع المدني والحكومة.
- **يولي اهتماماً لأوجه عدم المساواة القائمة على الدخل والهوية، بما في ذلك نوع الجنس والعرق والانتماء الإثني: فالتحيز هدف تتصدى له الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق، وليس فقط آليات الحماية القانونية.**
- يوضح **العلاقة بين السياسات الوطنية والدولية** في مكافحة عدم المساواة والإقصاء.

الإصغاء إلى مخاوف الناس

الإصغاء هو أداةٌ حاسمة في صنع السياسات الجيدة. ولكي نفهم آراء الناس في البلدان الشريكة لنا، وشواغلهم بشأن أوجه عدم المساواة، وأولويات السياسات بالنسبة لهم، ورغبتهم في التغيير، أجرينا استطلاعاً للرأي العام في ثمانية بلدان[7]. ومن النتائج اللافتة في الاستطلاع قوة مشاعر الشعوب تجاه الانقسامات في مجتمعاتها (الشكلان 1 و2). وفي جميع البلدان التي شملها الاستطلاع باستثناء أوروغواي (بفارق ضئيل، 49 في المائة)، شعرت الأغلبية المطلقة من المجيبين بأنه لا تُتخّذ الكثير من الإجراءات لمعالجة الانقسامات.

وقدمت الشعوب تصنيفاً متنوعاً للانقسامات حسبما أظهرته مجموعات التركيز، كالانقسامات بين الفقراء والأغنياء، والانقسامات على أساس الانتماء الإثني والأصل القومي، والانقسامات بين الريف أو البلدات الصغيرة والمناطق الحضرية، وبين الشباب وكبار السن، وبين مؤيدي العلم والمناهضين للقاح. والقاسم المشترك بين هذه التصنيفات هو الخوف من تصاعد التوتر بين الفئات المختلفة.

الشكل 1 – تصور الانقسامات الإقصائية

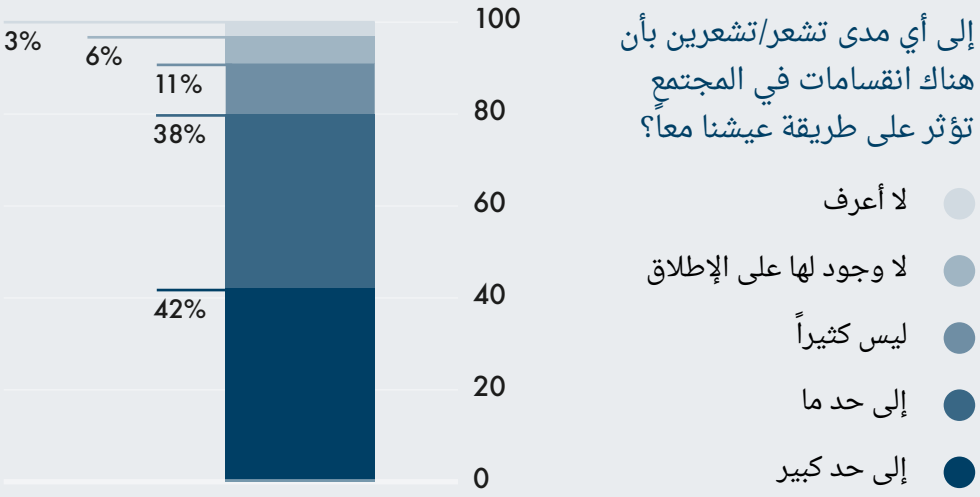

الشكل 2 – الإدماج السياسي: الجهود المبذولة للتغلب على الانقسام

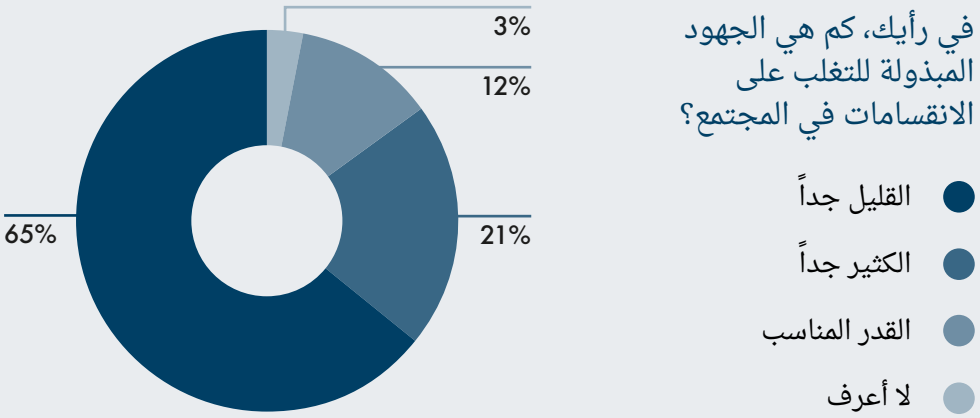

المصدر: NYU CIC and Kantar 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

وتُظهر نتائج استطلاعات الرأي تصورات متعلقة بامتيازات الانتماء الطبقي أو الحضري أو الإثني أو العرقي. فقد اعتبر 67 في المائة من الناس في جميع البلدان التي شملها المسح أن الولادة في أسرة منخفضة الدخل تساوي الولادة مع إعاقة. وفي المرتبة الثانية، شعرت نسب متساوية تقريباً في جميع البلدان التي شملها المسح بأن الولادة في منطقة ريفية أو ضمن مجموعة إثنية معينة أو في أسرة جاءت إلى البلد مؤخراً تضع الأطفال في موقف مجحف للغاية. وبما أن هذا السؤال يتعلق بحرمان الطفل عند الولادة، فإنه لا يستكشف الانقسامات بين الأجيال، ولكنّ هذه الانقسامات واضحة في البحوث الأوسع نطاقاً[8].

االشكل 3 – زيادة احتمال الفقر في حال الانتماء إلى المجموعة الإثنية أو العرقية الأكثر عرضة للتهميش مقارنة بالمجموعة الأوفر حظاً

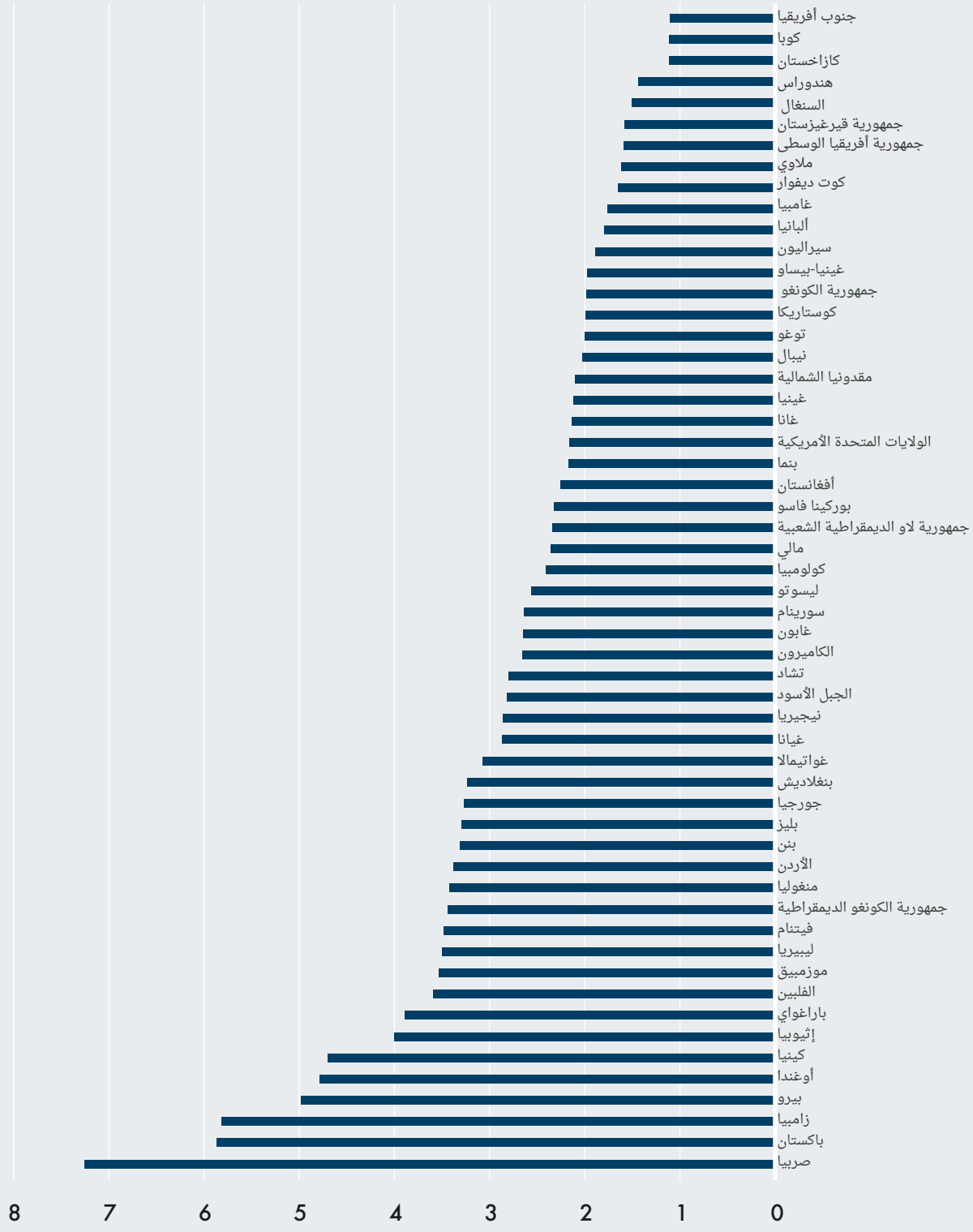

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي بالاستناد إلى المسوح الديمغرافية والصحية وبيانات الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية. "Demographic and Health Surveys (various) [Datasets]," ICF, 2004–2017، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. Rockville, Maryland: ICF [Distributor]; "Survey of consumer finances (SCF) 2019," U.S. Federal Reserve Board, 2020, www.federalreserve.gov/econres/scfindex.htm.

كان توزيع سكان كل بلد حسب الانتماء الإثني أو العرقي أو حسب اللغة المحكيّة. وتباين عدد الفئات حسب البلد وارتبط بكيفية جمع البيانات عنها أو كيفية فهم الاختلافات بينها تاريخياً في كل بلد. والجدير بالذكر أن الاحتمال يحسَب بما يتماشى مع نسبة هؤلاء السكان في أدنى وأعلى الشرائح الخمسية من حيث الثروة. ولذلك، تنخفض النسبة في البلدان التي تنتمي فيها الفئات المهمشة تاريخياً إلى الطبقة الوسطى أيضاً، كما هو الحال في جنوب أفريقيا.

وتتطابق التصورات مع الواقع في ما يتعلق بمعظم هذه المسائل التي تتوفر بشأنها بيانات موثقة. وقد تم توثيق انخفاض الحراك الاجتماعي للأسر المنخفضة الدخل توثيقاً جيداً على الصعيد العالمي[9]، إلى جانب التأخر في إحراز التقدم بالنسبة لفقراء الريف والبلدات الصغيرة[10]. وهذا ما يؤكده العمل الذي قام به برانكو ميلانوفيتش بشأن تأخر النمو لأسر الطبقة العاملة والطبقة الوسطى في البلدان المرتفعة الدخل في العقود الثلاثة الماضية، بما في ذلك بعد كساد عام 2008[11]. ويبين تحليل مركز التعاون الدولي أن الفئات الإثنية المهمشة أكثر عرضة لأن تكون في الخمس الأفقر من السكان في مجموعة واسعة من البلدان (الشكل 3)[12]. على سبيل المثال، في باكستان، من المرجح أن تكون الفئة الناطقة بلغة الماروارى أكثر عرضة بست مرات تقريباً لأن تكون في الخمس الأدنى من الثروة بالمقارنة مع الفئة الأكثر ثراءً الناطقة باللغة البنجابية. وفي المتوسط عموماً، في 55 بلداً تتوفر بشأنها بيانات، فإن الأشخاص المنتمين إلى الفئات الإثنية أو العرقية أو اللغوية الأكثر حرماناً يُرجح بأكثر من ثلاث مرات تقريباً أن يكونوا من بين أفقر الأسر المعيشية قياساً إلى حجمهم السكاني.

وقد اعتبر المجيبون في المسح أن نوع الجنس يمثل عائقاً كبيراً إلا أنه احتل مرتبة أدنى من الدخل أو الانتماء الإثني. ومع ذلك، يبين الشكل 4 التقدم البطيء المحرز لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات التي تُعَد أحد مراكز سلطة صنع القرار[13]. وأثارت مجموعات التركيز أيضاً الانقسامات بين الرجال والنساء بشأن مسألة المساواة بين الجنسين، حيث ذكر الرجال في بعض الفئات أن الكثير من العمل قد أُنجز لصالح النساء، في حين أشارت النساء والفتيات إلى أن التقدم بطيء للغاية. وكانت هذه النقطة واضحة أيضاً في استطلاع الرأي، حيث كانت المرأة أكثر ميلاً من الرجل للاعتقاد أن كونها أنثى يعطيها فرصاً أقل في الحياة (42 في المائة مقابل 34 في المائة).

وفي تحليلنا لما يدفع إلى اللامساواة الفعلية والتصورات المتعلقة بالانقسامات، يبدو أن حلقة مفرغة قد تسارعت بعد الثمانينات. ووفقاً لمؤلفين مختلفين – بما في ذلك ما ورد في الكتب الأخيرة التي وضعها مارتن ساندبو[14] ومنوش شفيق[15] – يعود هذا الوضع إلى تراجع في اقتصاديات الانتماء وإلى انهيار العقد الاجتماعي. ويتجلى ذلك في السرديات التي تبرر العمل الاقتصادي القائم على المصلحة الذاتية، وسيطرة الأثرياء المتزايدة على صنع السياسات، وتأثير إزالة الضوابط التنظيمية المالية، وتراجع سلطة القوى العاملة أو أشكال أخرى من التنظيم الشعبي، وتوسّع الفجوات الإنمائية بين الأثرياء وسائر السكان. وقد عزز السياسيون في العديد من البلدان المنافسة الملحوظة بين الأغلبية العاملة والطبقة الوسطى والأقليات، وبين الرجال والنساء. وأدى ذلك إلى وضع مزيد من السياسات التي تفاقم عدم المساواة والإقصاء، بدلاً من بناء تحالفات تقوم على المصالح المشتركة بين هذه الفئات.

ومما لا شك فيه أن التأثيرات المتباينة لجائحة كوفيد-19 داخل البلدان وفي ما بينها قد أثرت على هذا المزيج. وقبل مرور بعض الوقت، لن تكون لدينا بيانات قاطعة عن أثر الجائحة على مظاهر عدم المساواة المتفشية أو على رفاه الفئات المحرومة، ولكننا نعلم أن العديد من الأشخاص يعانون من أوجه عدم المساواة هذه[16]، ويعتبرون أن الجائحة قد كشفتها (الشكل 5)[17].

الشكل 4 – التقدم المتوقع نحو المساواة في التمثيل السياسي بين الرجل والمرأة على الصعيد العالمي

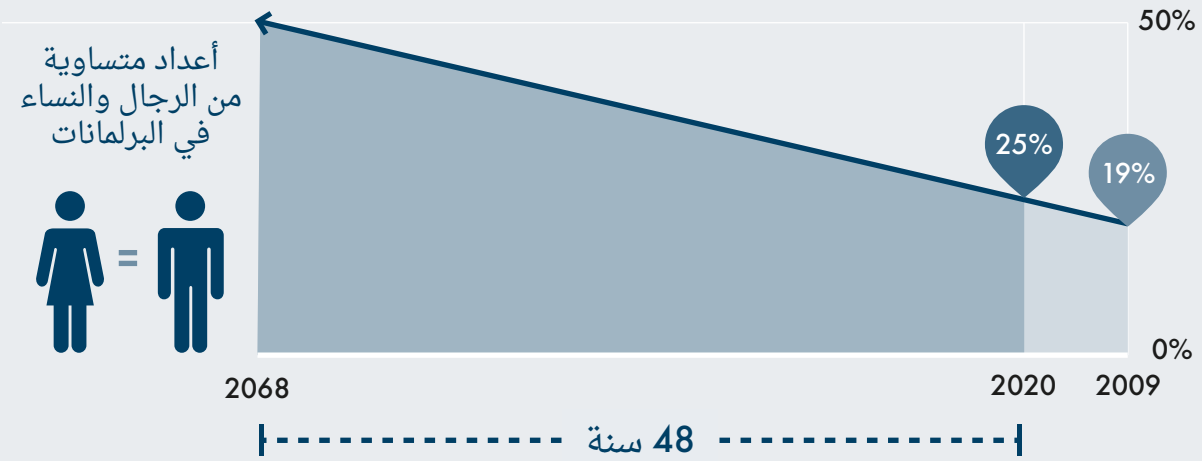

المصدر: International IDEA," The Global State of Democracy: Addressing the Ills, Reviving the Promise," International IDEA, 2019, https://doi.org/10.31752/idea.2019.31.

الشكل 5 – التصورات العالمية لعدم المساواة في سياق جائحة كوفيد-19

النسبة المئوية للذين يوافقون

لقد جعلتني الجائحة أدرك مدى اتساع الفجوة في هذا البلد
بين الأغنياء والطبقة العاملة،
وضرورة اتخاذ إجراءات
لتوزيع ثروة بلدنا وازدهاره
بمزيد من الإنصاف

64%

من لديه قدر أقل من العلم
والمال والموارد
يرزح بشكل غير عادل
تحت ثقل معظم أشكال المعاناة
وخطر المرض والحاجة إلى التضحية بسبب الجائحة

67%

المصدر: Edelman, "Edelman Barometer 2020," Edelman, 2020, www.edelman.com/sites/g/files/aatuss191/files/2020-05/2020 Edelman Trust Barometer Spring Update.pdf.

الشكل 6 – أحداث الاحتجاج على مستوى العالم بين عامي 2019-2021

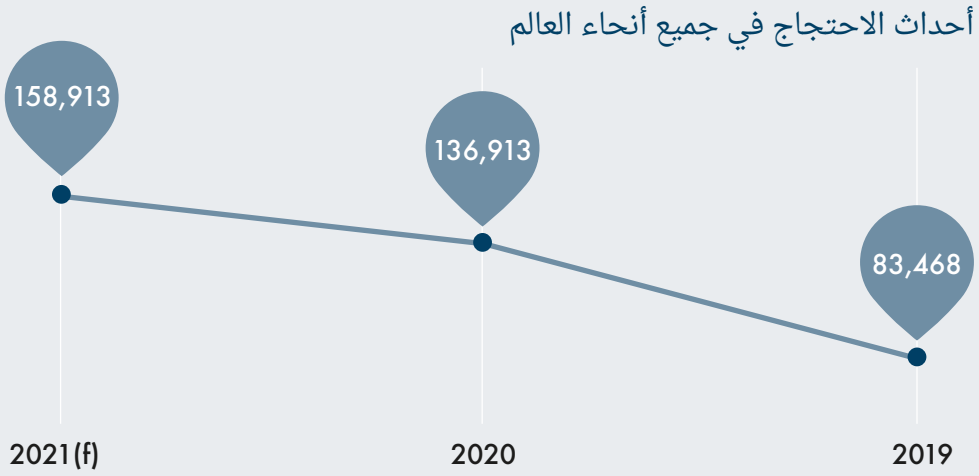

المصدر: تقديرات مركز التعاون الدولي باستخدام البيانات العالمية لمشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED).

ولم تنتهِ الجائحة بعد. ولا يزال نشر اللقاح غير متكافئ إلى حد كبير، وكذلك الحصول على السيولة المالية، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى الاستنتاج أن خطوط الصدع آخذة في الاتساع في الاقتصاد العالمي[18]. وقد استنتج مركز التعاون الدولي أن عدد البلدان المعرضة للخضوع لإجراءات صارمة من أجل تصحيح أوضاع المالية العامة فيها سيفوق 100 بلد بحلول منتصف عشرينات القرن الحادي والعشرين، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة[19]. وقد تزايدت الاحتجاجات بشأن مجموعة متنوعة من القضايا على الصعيد العالمي[20] على الرغم من مخاطر المشاركة في تلك الاحتجاجات خلال الجائحة (الشكل 6). وفي حين أن بعض أشكال الاحتجاج هي محفزات إيجابية للتصدي لعدم المساواة، فإن أشكالاً أخرى يمكن أن تكون سلبية[21]. ويبدو أن تزايد الاحتجاجات وتنوعها - من المطالبة بالإصلاح الضريبي ورفع الأجور والحماية الاجتماعية إلى مناهضة اللقاح والإغلاق - يشيران إلى انهيار العقد الاجتماعي. وهذا مزيج قوي يمكن أن يجعل الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي إن لم يكن هناك نُهُج بديلة على مستوى السياسات.

نحن بحاجة إلى سردٍ جديد: الحد من عدم المساواة والإقصاء هو في مصلحة الجميع باستثناء من هم في القمة

إن إعادة تحديد السرد السياسي جزءٌ من الحل. وقد ساعدت جائحة كوفيد-19 على إظهار العيوب العميقة في الشعارات والنظريات التي كان لها دورٌ في حفز عدم المساواة على الصعيد العالمي، مثل مقولة رونالد ريغان «الحكومة ليست الحل لمشكلتنا؛ الحكومة هي المشكلة»[22]، ومقولة مارغريت تاتشر «لا يوجد ما يُسمّى بالمجتمع»[23]. والسرديات مهمة في السياسة والاقتصاد[24].

وتؤيد البحوث حقيقة أن كل شخص يستفيد في الواقع من المجتمعات القوية والشاملة للجميع. وتبين البحوث التي أجرتها مؤخراً مجموعة باثفايندرز التابعة لمركز التعاون الدولي في إطار برنامج التحدي الكبير أن المجتمعات الأكثر مساواةً كان أداؤها أفضل في احتواء الجائحة: فالبلد الذي سجّل 10 نقاط أعلى من متوسط عدم المساواة حسب معامل جيني، شهد ارتفاعاً في عدد الإصابات بنسبة حوالي 300 في المائة بعد واحد وعشرين أسبوعاً من الجائحة[25]. **وهذا أمر مهم: في ما يتعلق بتوفير سلع الصحة العامة، فإن المجتمعات الأكثر مساواةً وشمولاً قادرة على تقديمها بشكل أفضل.**

ويتيح المزيد من المساواة أيضاً تحقيق المزيد من النمو وجعل النمو أكثر استدامةً: وفقاً لحسابات صندوق النقد الدولي، عندما تتجاوز البلدان 27 نقطة حسب معامل جيني (وهو معدل منخفض وأقل بكثير من المتوسط العالمي الحالي البالغ نحو 38 نقطة)، تبدأ البلدان باختبار فجوة في النمو[26]، وتكون فترات نموها أقصر (بمعدل 1.4 سنة في المتوسط لكل نقطة إضافية من معامل جيني)[27].

ويؤثر الإقصاء القائم على الهوية أيضاً على النمو الاقتصادي. فحسب تقديرات ماكينزي، يمكن إضافة 12 تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2025 من خلال النهوض بالمساواة بين المرأة والرجل (على سبيل المقارنة، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي يبلغ حوالي 85 تريليون دولار)[28]، وذلك إذا افترضنا ببساطة أن المرأة ينبغي أن تكسب بالقدر نفسه كالرجل، وهي قادرة على ذلك إن لم تواجه التمييز والتحيز. والإقصاء القائم على الهوية الإثنية والدينية والثقافية له أيضاً آثار ضارة. ويحد التحيز الاجتماعي من الحراك الاجتماعي والاقتصادي (الشكل 7)، مما يعمق الفقر المتوارث عبر الأجيال ويحد من النمو على صعيد المجتمع.

الشكل 7 – ارتباط الإقصاء الاجتماعي بالتقدم المحدود من جيل لآخر

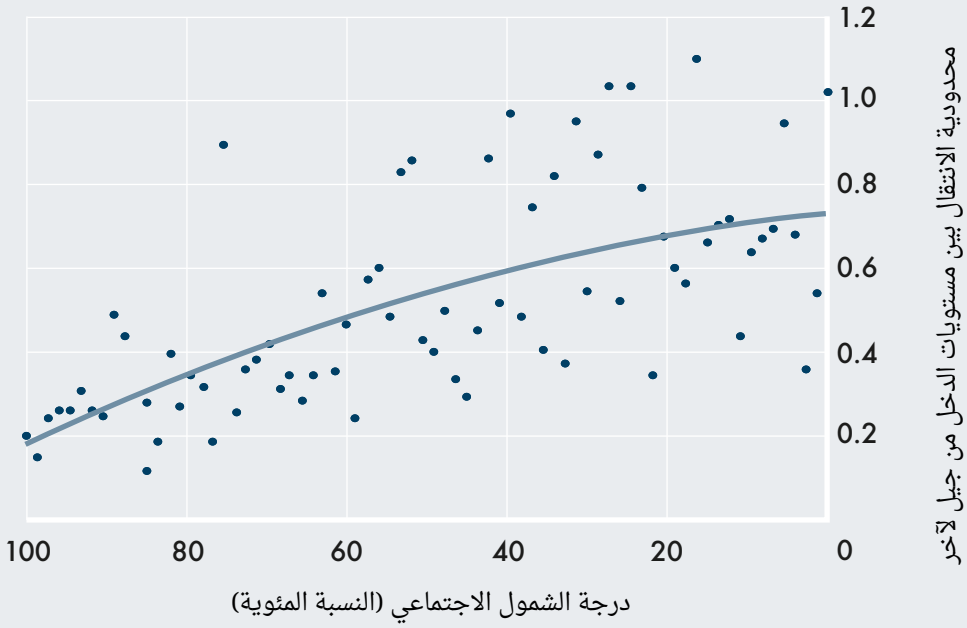

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي؛ البيانات: The World Bank 2015 Fair Progress Report. (تقيس البيانات الانتقال بين مستويات الدخل من جيل لآخر لكل بلد من خلال مقارنة دخل المجيبين في سن الأربعين مع دخل ذويهم عندما كانوا في العمر نفسه. وهي تشمل أفواج الأشخاص المولودين في السبعينات والثمانينات)؛ مؤشر الإقصاء حسب الفئة الاجتماعية (معكوس) لعام 2015، التابع لمشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) من مجموعة البيانات 11.1.

وعلى المدى الطويل، قد يؤدي أيضاً عدم المساواة والإقصاء إلى تقييد قدرتنا على التصدي لتغيُّر المناخ. وتتعدد أوجه عدم المساواة الناجمة عن تغيُّر المناخ، بدءاً بالسكان الأصليين في منطقة الأنديز الذين يشهدون نضوباً في إمداداتهم المائية التاريخية، وصولاً إلى الرعاة الرحل في منطقة الساحل الذين يُطردون من مناطقهم التقليدية. وهناك أيضاً نظرية جيدة (تدعمها أمثلةٌ ملموسة) تفيد بأن عدم المساواة يسهم في تغيُّر المناخ وهو ليس مجرد أثر له. وقد تبين أن الاستيلاء على الدولة - سواء من خلال الضغوط التي تمارسها الشركات ضد الأنظمة، أو الاحتكارات الراسخة، أو سيطرة مجموعة من اللاعبين العرقيين والسياسيين والعسكريين[29] – يفسر الإخفاق في العمل بشأن المناخ[30]. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للعقد الاجتماعي القائم على قاعدة واسعة أن يساعد على إحراز التقدم بشأن تغيُّر المناخ، كما هو الحال، على سبيل المثال، في كوستاريكا، البلد المداري الوحيد في العالم الذي أوقف عملية إزالة الغابات[31].

وأخيراً، فإن أوجه عدم المساواة والإقصاء لها تأثير على احتمال نشوب النزاع. وتشير البحوث إلى أن البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة في التعليم بين الإثنيات والأديان معرضة مرتين أكثر لخطر نشوب نزاع عنيف فيها مقارنة بالبلدان التي يكون فيها التعليم موزعاً على نحو أكثر إنصافاً بين الفئات[32]، ويرتبط إقصاء الفئات الإثنية عن السلطة السياسية ارتباطاً أقوى بخطر نشوب النزاع[33]. وتُعتبر المكانة المتدنية للمرأة بالنسبة للرجل، ولا سيما ما تعانيه من عنف منزلي، مؤشراً جيداً على ميل البلد عموماً إلى العنف[34]. وحتى في العديد من البلدان التي لا يشكل فيها النزاع الأهلي المباشر خطراً على المدى القصير، يؤدي عدم المساواة والإقصاء إلى انعدام الأمن الشخصي[35].

وتُبين هذه الآثار جميعها أن عدم المساواة والإقصاء يؤثران ليس على الفقراء والمهمشين فحسب، بل علينا جميعاً: فالجائحة والمناخ والنزاع العنيف هي علل عامة لا يمكن لأحد تجنبها تماماً، بما في ذلك من هم الأوفر حظاً. ومع ذلك، فإن من هم في القمة من حيث الثروة والدخل والامتياز يمكن أن يمثلوا عائقاً كبيراً أمام التغيير الحقيقي. هذا هو الجزء الأول من السرد الجديد الذي نحتاجه: من يعرقل السياسات الأكثر شمولاً يعمل ضد المصلحة المشتركة. ويتعين على جميع المواطنين المساهمة في تحقيق هذه الفوائد، بمن فيهم أولئك الذين استفادوا من النمو في العقود الثلاثة الماضية[36].

والجزء الثاني من السرد الذي نحتاجه يأتي من إجراء بحوث[37] بشأن البلدان التي أحرزت تقدماً، وإثبات أن النجاح ممكن. وأظهرت قاعدة بيانات مجموعة باثفايندرز التي تضم 113 بلداً أنه بين عامي 1990 و2021، شهد 46 في المائة من البلدان تحسينات خلال أحد هذه العقود على الأقل، وذلك في الناتج المحلي الإجمالي الذي ذهبت حصةٌ منه إلى أفقر 90 في المائة من أصحاب الدخل وفي معامل جيني. غير أن 42 في المائة من هذه البلدان شهدت انتكاسات لاحقة في تقدمها. وكانت الأرجنتين ورواندا من البلدان القليلة التي شهدت تقدماً مستمراً. وقد تبين أن ثلاثة أنواع من الإجراءات كانت حاسمة بالنسبة للبلدان التي حققت نجاحاً في الحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء: برامج واضحة للغاية؛ ومبادرات بناء التضامن؛ وسياسات تضمن المصداقية وتمنع الانتكاس (الشكل 8). وتستند هذه البرامج والمبادرات والسياسات إلى إجراءات تساعد على بناء الدعم السياسي والاستفادة من الآثار الواسعة النطاق.

الشكل 8 – نَهجُ سياسات للتصدي لعدم المساواة والإقصاء

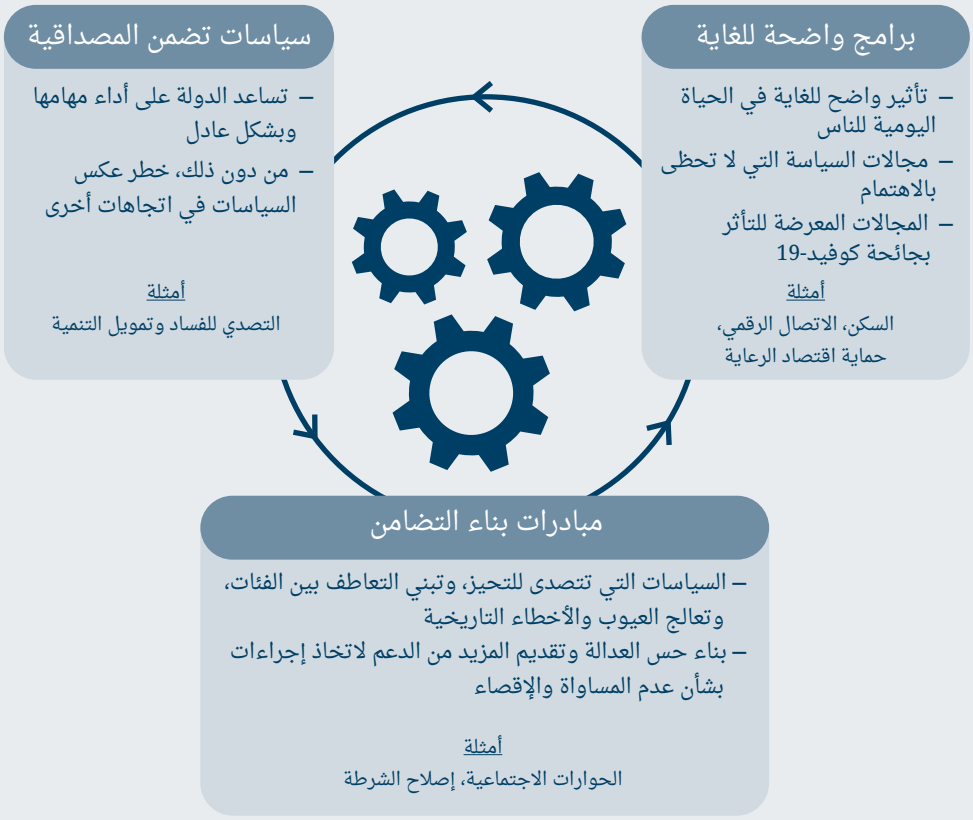

المصدر: إعداد مركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك؛ البيانات: مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) (الإقصاءالاجتماعي)؛ The World Bank Fair Progress Report.

إذاً، يبدأ السرد بالقول إن النجاح ممكن. ويعود النجاح بالفائدة على الجميع، من حيث الحراك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، ومنع الأوبئة والنزاعات، ومكافحة تغيُّر المناخ (مع مزيد من الأدلة المبدئية). وأولئك الذين يعرقلون السياسات الأكثر شمولاً لا يعملون من أجل المصلحة المشتركة. وقد لاقى السرد التالي حول هذه المسألة أصداءً إيجابية في مجموعات التركيز القُطرية:

> **«بغض النظر عن المكان الذي نأتي منه أو عن خلفيتنا الثقافية، فإن معظمنا يعمل بجدّ من أجل عائلاتنا، ولكن اليوم في بلدنا هناك بعض الأشخاص الأقوياء - بعض السياسيين، وعدد قليل من الأفراد الأثرياء للغاية - الذين يستخدمون سلطتهم لصالح أنفسهم. نحتاج سياسات تعيد توزيع الثروة، ونحتاج المزيد من المساواة، وعلينا التصدي للفساد في قمة المجتمع».**

وإننا نعرف الكثير عن السياسات التي تنجح: عليها أن تُظهر نتائج واضحة تُحدِث فرقاً في الحياة اليومية للناس، وتبني التضامن، وتضمن المصداقية التي تمنع الانتكاسات. وينبغي أن تكون الإجراءات محلية ووطنية ودولية.

«كيفية العمل» للحد من عدم المساواة والإقصاء: نتائج واضحة، وبناء التضامن، وضمان المصداقية

تُظهر النتائج المتعلقة بالسياسات العملية التي تنجح، أي تلك التي تحدد «كيفية العمل» للحد من عدم المساواة والإقصاء، أن هناك حاجة إلى مجموعةٍ من العوامل التي يمكن تكييفها مع ظروف كل بلد وتنطوي على بعض التقدم في كلٍّ من المجموعات الثلاث من النتائج الملموسة. فالبلدان التي أحرزت تقدماً في مجال المصداقية (مثلاً من خلال تنفيذ إصلاحات لمكافحة الفساد) ولكنها لم تحقق نتائج واضحة، كثيراً ما فشلت في الحفاظ على الزخم. والبلدان التي حققت نتائج واضحة، ولكنها لم تبنِ هذه النتائج على تغييرٍ يساعد في بناء التضامن أو لم تضمن المصداقية، كثيراً ما واجهت انتكاسات.

فعلى سبيل المثال، اتخذت سيراليون بعد حربها الأهلية الوحشية في عام 2002 الإجراءات التالية: (1) تنفيذ سياسات حققت فوائدَ ملموسة للسكان[38] في مجالات الصحة والتعليم والوصول إلى العدالة؛ (2) إجراء عمليات واسعة النطاق للكشف عن الحقيقة وتحقيق المصالحة من أجل الحد من الاستقطاب وبناء التضامن؛ (3) إصلاح الشرطة ونظام العدالة[39]؛ (4) إجراء تحسينات مستمرة في تدابير مكافحة الفساد، وإن كان ذلك على نطاقٍ صغير[40]. ونتيجة لذلك، نجحت في التخفيف من تفشي فيروس الإيبولا المدمّر فضلاً عن التغلّب على آثار جائحة كوفيد-19 بنجاح نسبي. أما البرازيل، فقد أحرزت تقدماً مثيراً للإعجاب في وضع سياسات واضحة للحد من عدم المساواة (وقد انعكس ذلك في نتائجها حسب معامل جيني) ولكنها فشلت في بناء التضامن واتخاذ تدابير مكافحة الفساد اللازمة لمواصلة التقدم.

النتائج الواضحة

يمكن أن تشمل الإجراءات الملموسة والواضحة التعليم والصحة، والحماية الاجتماعية، والحصول على السكن، والاتصال الرقمي، ورفع الأجور الحقيقية والوظائف، وتحسين الحماية في اقتصاد الرعاية والمهن الأساسية الأخرى[41,42]. وتُظهر استطلاعات الرأي بعض النتائج المثيرة للاهتمام (الشكل 9). ففي حين أن التعليم والصحة يشكلان أولوية مطلقة يكون الناس مستعدين لدفع ضرائب أعلى من أجلها، فإن الناس في البلدان التي شملها المسح شعروا أيضاً أن أداء هذين المجالين كان جيداً قبل الجائحة. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بالقول إن الناس على استعداد أيضاً لدفع المزيد من الضرائب من أجل السلامة العامة والسكن الميسور الكلفة ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض، ولكنهم يعتقدون أنه تم إحراز تقدم أقل بكثير في هذه المجالات.

الشكل 9 – الفجوات بين المجالات التي يعتقد الناس أن أداء الحكومة جيد فيها والمجالات التي يرغبون في دفع المزيد من الضرائب من أجلها

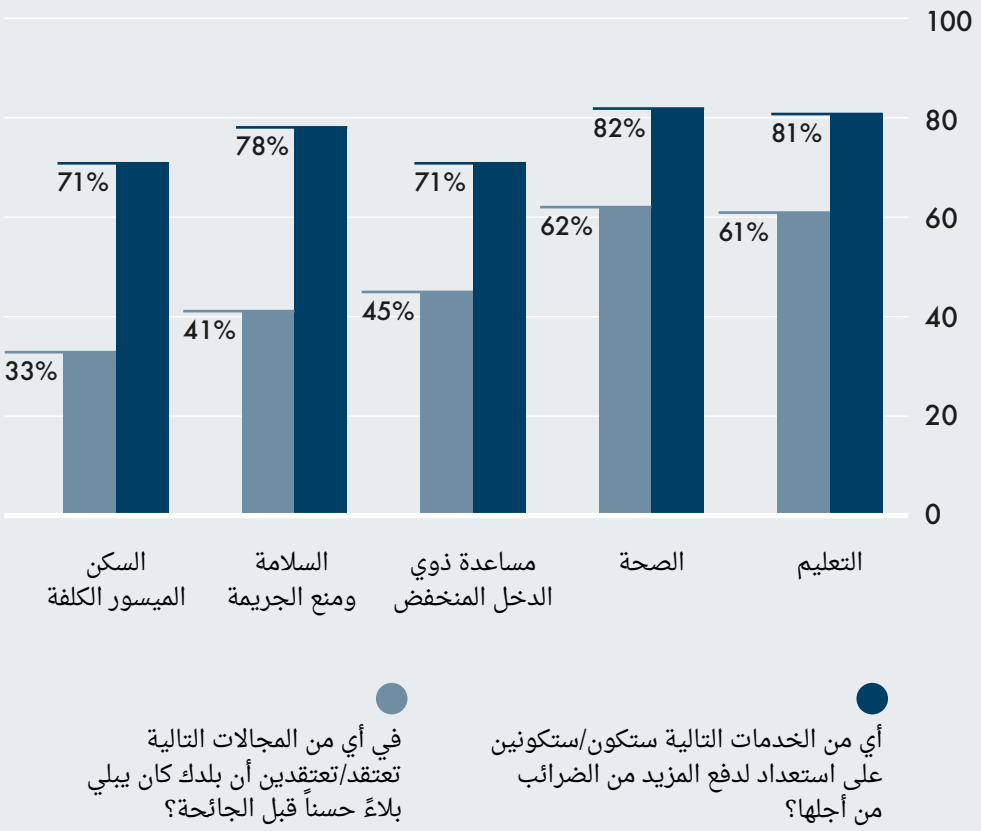

المصدر: Kantar and CIC NYU 2021؛ البلدان: أوروغواي، تونس، جمهورية كوريا، السويد، سيراليون، كندا، كوستاريكا، المكسيك.

وإلى جانب تحديد القطاعات التي لا تحظى بقدر كافٍ من الاهتمام والتي تقدم خدمات شاملة في مجال السكن والسلامة ومنع الجريمة، تشير أبحاثنا ومشاوراتنا إلى بعض الاستنتاجات بشأن مسألة إنمائية قائمة منذ فترة طويلة وتُعنى بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية الموجّهة إلى فئات محددة مقابل تلك التي تشمل الجميع. وفي ما يتعلق بترتيب الإصلاحات حسب الأولوية، يجد غوغنهايم وآخرون أن برامج الحماية الاجتماعية التي هي إما شاملة أو واسعة النطاق تحقق نجاحاً أكبر في الحفاظ على الزخم السياسي في الإصلاحات مثل إلغاء إعانات الكهرباء التنازلية[43]. وتُظهر مشاوراتنا القُطرية أنه يمكن تحقيق هذه الناحية المتعلقة بالحفاظ على الدعم السياسي الواسع النطاق بطرقٍ مختلفة: من خلال إعطاء الأولوية للبرامج الواسعة النطاق، التي تستهدف الجميع بدلاً من التوجه إلى فئات محددة، أو كما هو الحال في إندونيسيا، الجمع بين الإصلاحات الشاملة مثل التأمين الصحي وتلك التي تستهدف المجتمعات المحلية والأسر بشكل أضيق[44].

وتثبت النتائج التي توصلنا إليها أيضاً أنه من الأفضل بشكل عام اختيار برامج اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق في القطاعات التي تعود بالنفع على الفقراء والطبقة الوسطى التي تعيش في أوضاع هشة والمجتمعات المهمشة، بدلاً من استهداف الأسر على أساس الهوية، وذلك لأنه يمكن تحقيق الفوائد الملموسة نفسها من دون إثارة ردود فعل عنيفة.

ومن الأمثلة على ذلك التخطيط الحضري واستخدام الأراضي: فالإقصاء عن فرص الإسكان الحضري هو مشكلة بالنسبة لفقراء الحضر الذين يعيشون في أوضاع هشة والطبقة الوسطى وأولئك الراغبين في الهجرة من المناطق الريفية. كما أنه يسبب في معظم البلدان الحرمان للأسر التي ترأسها نساء وللأقليات الإثنية والعرقية والدينية، ويمكن أن يكون مصدر توتر بسبب قرب الأحياء الغنية والفقيرة[45]. ويمكن ملاحظة دينامية مماثلة في تعويض العمال الأساسيين[46]: فالإقصاء يعود بالنفع على السكان الحضريين الذين يعيشون في أوضاع هشة، وعمال القطاع غير الرسمي، والعمال الريفيين من خلال التحويلات المالية، والنساء، والأقليات الإثنية أو الطبقية، والعمال المهاجرين الذين يسهمون في حصة كبيرة من الخدمات الأساسية للقطاعين الرسمي وغير الرسمي في العديد من البلدان. وبالمثل، يمكن أن تؤدي إجراءات الحماية الاجتماعية والميل الأخير في الاتصال الرقمي[47] إلى نتائج قوية للأقليات المحرومة، بما في ذلك سكان الريف، وأن تستفيد منها أيضاً الأغلبية الإثنية والعرقية ضمن فئات الفقراء والطبقة الوسطى.

وتضطلع طبيعة الشراكات بين الحكومات والفئات المجتمعية والمجتمع المدني بدور أيضاً في النجاح الواضح للبرامج. فقد أحرزت أوروغواي تقدماً كبيراً في دعم الحصول على السكن من خلال إنشاء تعاونيات واسعة النطاق ونُظُم للمساعدة المتبادلة تقوم على شراكات مع المجتمع المحلي[48]، وهي البلد الوحيد من بين بلدان الاستطلاع، الذي عبّرت فيه الأغلبية عن رضاها إزاء التقدم المحرز في مجال الإسكان. وهناك مثال آخر عن بلد شهد شراكةً ناجحة في بناء التحالفات من أجل التغيير وهو المكسيك التي وضعت تشريعاً جديداً بشأن الحد الأدنى للأجور في عام 2020. وقد حصل ذلك من خلال مجموعة ضغوط مارسها إصلاحيون حكوميون وبرلمانيون ونقابات عمالية ومنظمات غير حكومية[49].

وتتوفر أدوات عملية لدعم الحكومات في تحقيق نتائج واضحة تبني الثقة، من بينها مؤشر الفجوة (Mind the Gap Index) الذي وضعته مجموعة باثفايندرز وتم تجريبه في جاكرتا ومدينة مكسيكو وأديس أبابا[50]. ويتتبع هذا المؤشر الفجوات بين أوجه عدم المساواة الكامنة والاستجابات الحكومية على المستوى المحلي: مثلاً، هل تحصل المناطق ذات المستوى التعليمي الأدنى على أعلى استثمار للفرد في التعليم؟ وهل تشهد المناطق التي بها أعلى نسبة من الجرائم أسرع استجابة من الشرطة؟

والتوقيت مهم لتنفيذ البرامج الواضحة بنجاح لأن التأخير يقوّض الثقة. وقد أظهرت الجائحة أن الإجراءات السريعة ممكنة لرقمنة الحماية الاجتماعية أو توفير المنافع للعاملين في القطاع غير الرسمي[51]. والتوقيت حاسمٌ أيضاً لتحقيق النتيجة الواضحة الأولى التي يتناولها هذا التقرير، وهي التوزيع المنصف للقاحات على الصعيد العالمي. وسيتطلب التعجيل ببدء تنفيذ برامج التلقيح على المستوى العالمي والوطني اتخاذ إجراءات وطنية ودولية سريعة. ومع أن بعض البلدان تواجه أيضاً حواجز بسبب التردد في أخذ اللقاح على مستوى الطلب، فإن القيود الرئيسية تكمن في العرض. وكما هو موضح في الرسالة القوية التي وجهها ألفارادو، رئيس كوستاريكا (الإطار 1)، يلزم اتخاذ إجراءات دولية جريئة للتغلب على ذلك.

لإطار 1 – العقد الاجتماعي والثقة الدولية والعدالة في توزيع اللقاحات

كارلوس ألفارادو
رئيس كوستاريكا

«لا أحد آمِنٌ حتى يصبح الجميع في أمان» هي مقولة ترددت على مسامعنا في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهي تستحق التكرار. فالجائحة لا تعرف حدوداً ولا يمكن التصدي لها إلا ببذل جهود غير مسبوقة لتعزيز التضامن العالمي والتعاون الدولي.

وفي المراحل الأولى من الجائحة، أدركنا أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو إعطاء الأولوية لصحة الجميع على قدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفاً. وسرعان ما وسّعت حكومة كوستاريكا نظام الضمان الاجتماعي، وزادت قدرات المستشفيات، ووفرت إمكانية الحصول على اختبارات كوفيد-19 وعلاجه. وأُطلق برنامج «بونو بروتيخير» (Proteger Bono) لتقديم إعانات مؤقتة للأشخاص المتضررين. وتمشياً مع رأينا بأن بناء التضامن الاجتماعي أساسيٌ لمعالجة العديد من القضايا، نفذنا مشروع «كوستاريكا تعمل وتعتني بنفسها» حيث خفّضنا التنقل وساعات العمل بدلاً من إغلاق البلد بشكل صارم. ونتيجة لذلك، شهدنا واحداً من أدنى معدلات الوفيات في المنطقة مع أن تحدياتنا كانت عميقة، وترافقت مع قيود مالية كبيرة، وانقسامات مجتمعية، والحاجة إلى الحوار الوطني.

ولن تستطيع جهودنا الوطنية حماية صحة مواطنينا وسُبُل عيشهم بفعالية إلا إذا دعمها التعاون الدولي في إنتاج اللقاحات وتوزيعها. وفي مرحلة مبكرة من الجائحة، قدنا مبادرة «تجمّع الوصول إلى التكنولوجيا المتعلقة بجائحة كوفيد-19» (TAP-C) بهدف إتاحة التبادل المفتوح والتعاوني للمعرفة بشأن البيانات والملكية الفكرية للأدوات الصحية القائمة والجديدة لمكافحة كوفيد-19 بما في ذلك تطوير اللقاحات.

وتعتقد كوستاريكا أننا مسؤولون تجاه مستقبلنا وتجاه بعضنا البعض. ولعل التزامنا تجاه كوكب الأرض بتخفيض الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 ووضع حد لإزالة الغابات يتطلب أيضاً أن نتعاون مع المجتمع الدولي في تأمين المنافع العامة العالمية، مثل لقاحات كوفيد-19. وتشكل الصبغة القومية في توزيع اللقاح تهديداً للقدرة العالمية على التغلب على جائحة كوفيد-19، وتقوّض المحاولات الوطنية لتأمين العقد الاجتماعي، وتسبّب توتراً على المستوى الدولي. وإذا عملنا الآن على نحو جماعي، فإن قدرتنا على الصمود ستمتد إلى ما بعد الاستجابة لأزمة كوفيد-19، مما سيمكّننا من مواجهة الأوبئة في المستقبل، ومكافحة تغيُّر المناخ، وتأمين مستقبل الأجيال الجديدة.

سياسات بناء التضامن

تتمثل المجموعة الثانية من السياسات الهامة للحد من عدم المساواة على نحو مستمر مع مرور الوقت في السياسات التي **تبني التضامن الطويل الأجل**. ويمكن أن يشمل ذلك الحوارات الوطنية، وعمليات الكشف عن الحقيقة، وتوحيد القيادة (الإطار 1)، والتعليم، وسُبُل الوصول إلى العدالة التي محورها الناس[52]، ووضع البرامج بالتشارك مع المستوى المحلي والمجتمعي[53,54].

ويمكن التعلم من تجربة البلدان الخارجة من النزاع في وضع نُهُج للحوار الاجتماعي في المجتمعات المستقطبة اليوم[55]. وقد كانت الحوارات الوطنية وعمليات الكشف عن الحقيقة التي تستعرض الأحداث السابقة من سوء المعاملة وترسّخ المعرفة المشتركة، سمةً رئيسية لعمليات الانتقال الناجحة بعد انتهاء النزاع[56]. ويمكن تكييفها مع إرث العنصرية الهيكلية وحتى مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية والإجراءات التجارية التي أدت إلى تدهور المجتمعات المحلية، مثل الدعوات إلى تقديم تعويضات في أزمة المواد الأفيونية في الولايات المتحدة.

ولكي تكسب هذه الحوارات المخصصة لبناء التضامن مصداقيةً أمام الناس، عليها أن تأتي باتفاقات عملية وملموسة[57]. وإلى جانب الحكومات، تظل المؤسسات التجارية والنقابات العمالية جهات شريكة رئيسية لتحقيق نتائج عملية[58]، مع أنه ينبغي توخّي الحذر في العديد من البلدان لضمان أن تمثل هذه العمليات المرأة والمهمشين وأن تدمج الشباب والعاطلين عن العمل. ويمكن دعم الحوارات بأدوات تحليلية فعالة، مثل أدوات معهد الالتزام بالإنصاف ومؤشر الفجوة المشار إليه سابقاً، وهي أدوات يمكن أن تستند إليها الحوارات البلدية بشأن الخدمات[59].

والتعليم أداةٌ أخرى مفيدة على المدى الطويل لبناء الوحدة. وتُظهر الأمثلة المستقاة من برامج التعليم في ألمانيا أن إدراج آلية الكشف عن الحقيقة بشأن الذاكرة التاريخية في المناهج التعليمية منذ مرحلة التعليم المبكر وصولاً إلى الجامعة يمكن أن يساعد في نشر ثقافة الإدماج والتعاطف مع نضالات الأقليات والمجتمعات الدخيلة[60].

ويمكن لإصلاح الشرطة ونظام العدالة أن يؤدي دوراً هاماً في بناء التضامن، وتعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية والدولة، وتحسين الثقة في المعاملة المتساوية للجميع بموجب القانون. وسيشمل ذلك في بعض الحالات المساءلة عن سوء المعاملة والتركيز على عدم التمييز في القانون والممارسة، بما في ذلك الإصلاح الدستوري أو القانوني. وفي حالات أخرى، قد تكون النُهُج على مستوى المجتمع المحلي أكثر أهمية لبناء التضامن والثقة. فقد حققت أعمال الشرطة المجتمعية نجاحات حتى في أصعب الظروف[61]. ويمكن لإصلاحات الشرطة التي تركز على الشرطة المجتمعية أن تبني التضامن، وأن تستفيد منها فئات الأغلبية والأقليات على حد سواء[62]. ويمكن لنُهُج العدالة التي محورها الناس أن تساعد أيضاً في بناء التضامن والثقة من خلال إعطاء الأولوية لستّ مشاكل تُعَدّ الأكثر تأثيراً على حياة الناس «العاديين»، وهي المال أو الديون، والأراضي والسكن، ومبادرات التصدي للجرائم والعنف، والعمل، والحصول على الخدمات، وقضايا الأسرة، ويمكن تكييف هذه النُهُج مع ظروف البلد[63].

وأخيراً، فإن عملية بناء التضامن لا تحصل من أعلى إلى أسفل فحسب، بل من القاعدة إلى القمة أيضاً. ويُعَدّ تمكين الفئات والمجتمعات المحلية من تحديد أوجه عدم المساواة على المستوى المحلي والتصدي لها جزءاً حاسماً من القبول المجتمعي الأوسع ومن النتائج الواضحة والفعالة. وقد أثمرت النُهُج القائمة على تمكين المجتمع المحلي وإشراكه في وضع البرامج[64] نتائجَ إنمائية أفضل من النُهُج التقليدية المطبقة من أعلى

إلى أسفل[65]. ويمكنها أيضاً زيادة الثقة ليس بين المواطنين والدولة فحسب بل على المستوى الأفقي بين الهويات المختلفة أيضاً[66]: ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، كان لهذه النُهُج دورٌ في زيادة الثقة بين الفئات حيثما كان النزاع الطائفي محتدماً[67,68].

ضمان المصداقية

يبين تحليلنا أنه في حين نجح أكثر من خمسين بلداً في الحد من عدم المساواة والإقصاء في العقود الثلاثة الماضية، فإن 42 في المائة من هذه البلدان شهدت انتكاسات لاحقة في التقدم الذي أحرزته. ولذلك، لا ينبغي أن نركز فحسب على كيفية وضع سياسات تناسب الظروف الوطنية والمحلية والشروع في تنفيذها، بل علينا أيضاً التفكير بكيفية ضمان مصداقية التنفيذ ومنع حدوث انتكاسات.

وإن أحد العوامل الرئيسية التي ترتبط بالانتكاسات والفشل في الإصلاح هو الفساد والاستيلاء على الدولة، ولا سيما من أعلى مستوياتها. ويُعَدّ الاستيلاء على الدولة عمليةً تتحكم فيها مجموعات المصالح الضيقة في توزيع أصول الدولة ومواردها، مما يؤثر على القوانين والسياسات ويؤدي إلى تنفيذها لصالح تلك المجموعات[69]. وهو يتجاوز الفساد وقد يكون قانونياً في بعض الولايات القضائية، ولكنه لا يصبّ في المصلحة العامة. ويستثني الاستيلاء دوماً تقريباً النساء والأقليات المحرومة بقدر ما يستبعد الفقراء عموماً[70]. فعلى سبيل المثال، تُعزى بعض النواحي من عجز جنوب أفريقيا عن الحد من عدم المساواة، بعد التقدم الأولي الذي أحرزته في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، إلى الاستيلاء على الدولة. وقد كان الرئيس سيريل رامافوسا شخصياً في طليعة من أدركوا عملية الاستيلاء على الدولة وقاموا بمحاربتها، بما في ذلك المضي قدماً في الإصلاحات لإقالة مسؤولين في حزبه يجري التحقيق معهم بتهمة الفساد؛ وإصلاح المشتريات[71]؛ ودعم اللجنة القضائية للتحقيق في مزاعم الاستيلاء على الدولة، المعروفة باسم لجنة زوندو[72].

ويمكن اتخاذ إجراءات لمنع الفساد والاستيلاء على الدولة من خلال عدد من الآليات: اعتماد الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية والمعايير التي تمنع استخدام الموارد الحكومية في الحملات الانتخابية؛ تشجيع التوظيف المفتوح والتنافسي في الخدمة المدنية؛ منع تبادل المناصب بين القطاع العكسري والخدمة المدنية أو الوظائف المزدوجة للعسكريين؛ اعتماد إجراءات التعاقد المفتوحة؛ ووضع سجلات الملكية النفعية[73].

ويمكن استكمال الجهود الوطنية بإجراءات دولية، مثل تبادل المعلومات بين الولايات القضائية والتعاون بشأن استرداد الأصول[74]. ويمكن أن يساعد وضع المعايير الدولية وتبادل أفضل الممارسات أيضاً في دعم الإصلاحيين الوطنيين، كما تبين منظمة شراكة من أجل حكومات منفتحة[75].

ويبرز إجراءٌ هام آخر لمنع الانتكاس وهو توسيع نطاق النفوذ السياسي للمهمشين وإعلاء صوتهم. ويمكن توسيع التمويل العام[76] للمرشحين السياسيين من الفئات المهمشة بكلفة منخفضة نسبياً (الشكل 10). والتمويل العام الموجه إلى نوع الجنس هو الأكثر شيوعاً، ولكن يمكن توسيع نطاقه بسهولة ليشمل الفئات المحرومة على أساس الانتماء العرقي أو الإثني أو الميل الجنسي[77].

الشكل 10 – البلدان التي تقدم تمويلاً عاماً موجهاً إلى نوع الجنس وتمويلاً عاماً لأغراض أخرى

70%

من البلدان تقدم

تمويلاً عاماً مباشراً

إلى الأحزاب السياسية

في المقابل، تقدم

17%

فقط من البلدان

تمويلاً عاماً موجهاً

موجهاً إلى نوع الجنس

لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة

المصدر: قاعدة بيانات التمويل السياسي، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. جُمعَت البيانات بين عامي 2016 و2019.

والمجال الأخير الحاسم لضمان المصداقية ومنع الانتكاس هو الحفاظ على الحيز المدني. ويمكن أن ينظر الإصلاحيون الحكوميون بسهولة إلى المنظمات الجماهيرية وجهود التعبئة التي يقودها الشباب على أنها مصدر إزعاج أو تهديد. ولكن سجل البلدان التي نجحت في الحد من عدم المساواة والإقصاء يبين أن الإصلاحيين الحكوميين بحاجة إلى ضغوط مضادة من المجتمع المدني لمواصلة الإصلاحات. ومن غير المرجح أن يختفي الاحتجاج الشعبي إذا تم تقييد الحيز المدني، بل سيؤدي ذلك إلى تأجيج المظالم، وترسيخ الإقصاء، والتشجيع على اعتماد أشكال أخرى من المعارضة تنطوي على مزيد من العنف. وقد أظهرت منظمات المجتمع المدني الديمقراطية والقوية على مر التاريخ أنها تسهم في تحقيق النمو، وإرساء الديمقراطية، ووضع المواثيق الاجتماعية البناءة[78].

كيف تُدفَع التكاليف؟

تتوقف النواحي العملية للسياسات على التكاليف ومصادر التمويل. وتُعَدّ تكاليف بعض السياسات المحددة أعلاه قليلة نسبياً، مثل عمليات الكشف عن الحقيقة والحوارات الوطنية، على سبيل المثال. أما البعض الآخر من السياسات، فكلفته أعلى مثل الكلفة العالمية لسد الفجوة التمويلية لتغطية الحماية الاجتماعية الشاملة، التي تبلغ 792.6 مليار دولار على الصعيد العالمي[79].

وحيثما تكون هناك حاجة إلى موارد عامة إضافية، يمكن اتخاذ عدد من التدابير المختلفة. الأول هو القضاء على المجالات التي تؤدي فيها السياسات المالية الحالية إلى تفاقم عدم المساواة، كما هو الحال في العديد من البلدان، وفقاً لمعهد الالتزام بالإنصاف[80]. ويتمثل النهج الأساسي الذي يساعد على دفع تكاليف السياسات المؤيدة للإنصاف في تحليل من يدفع ومن يستفيد، والإعلان عن ذلك، وزيادة الضغط الشعبي للحد من الثغرات في الامتثال الضريبي والإعفاءات وإعادة توجيه الإنفاق إلى الفقراء والطبقة الوسطى.

ويتمثل النهج التكميلي في أن يقوم الأفراد والشركات الذين استفادوا أكثر من غيرهم من النمو الاقتصادي في السنوات الثلاثين الماضية - بما في ذلك خلال الجائحة - بزيادة مساهمتهم. وقد لاحظ صندوق النقد الدولي نطاق وفائدة النظر في ضرائب التضامن للمساعدة في تمويل التعافي من جائحة كوفيد-19 من خلال فرض ضرائب إضافية على الدخل الشخصي وعلى الأرباح الزائدة داخل الشركات، فضلاً عن الاتفاقات الدولية بشأن الضرائب[81]. وتشير أبحاثنا إلى أن هذه التدابير لا ينبغي أن تكون مؤقتة بالقدر الذي يوصي به الصندوق. ومع ذلك، ينبغي أن تكون شفافة بشأن ما تُدفَع الأموال لأجله، وأن تحدد ما إذا كانت ضرائب الدخل والثروة الجديدة مؤقتة أو دائمة، وأن تحدد مدة هذه الضرائب، والعوامل التي ستحدد مدتها[82].

ولا تحتاج جميع مبادرات الإنفاق الداعمة للإنصاف إلى أن تُموَّل بالكامل من الموارد العامة. وقد وجدت دراسة أجرتها شركة ماكينزي أن الفجوة العالمية في السكن الميسور الكلفة في المدن تبلغ حوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[83]. هذا مبلغ كبير إلا أنه يمكن تأمين جزء منه من خلال تحفيز الشركات والتعاونيات[84]، كما هو الحال في أوروغواي وهولندا. ويُعَدّ الإسكان وإصلاح اقتصاد الرعاية استثمارين يعودان بمنافع ممتازة إذ تشير نتائج بلدان مختارة أن استثمار 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في خدمات الرعاية العامة، على سبيل المثال، يؤدي إلى توفير العدد نفسه تقريباً من الوظائف للرجال مثل استثمار المبلغ نفسه في صناعات البناء، وإلى توفير ما يصل إلى أربعة أضعاف عدد الوظائف للنساء[85].

وعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة إلى المزيد من الصكوك لسد الفجوة في الحصول على التمويل التجاري بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والكثير من بلدان العالم. ولا بد من تنفيذ التخصيص الحالي لحقوق السحب الخاصة تنفيذاً سريعاً وإعادة تخصيص هذه الحقوق بوضوح لصالح البلدان المنخفضة الدخل. ويُعَدّ تسريع تجديد موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أداةً عملية جيدة، ويساعد قبول المساهمين في هذه المصارف (أي الحكومات) بالمخاطر الأعلى المرتبطة بتصنيف AA في الإفراج عن المزيد من الأموال لعدد أكبر من البلدان[86]. ولا بد من تفعيل الإطار المشترك لخفض الديون الذي بدأته مجموعة العشرين على نحو أسرع وأكثر منهجية. ويمكن تعزيز الاتفاق الأخير بشأن الضرائب الدولية لإزالة الإعفاءات الخاصة بقطاعات معينة[87].

وهناك أيضاً أدوات جديدة مطروحة تستحق الاهتمام. وقد اقترح زوكمان تجريب سجلات الأصول العالمية من أجل زيادة استرداد الضرائب على الصعيد العالمي والحد من الفساد[88]. واقترح بليث ولونيرغان الاقتراض لصناديق الثروة السيادية الجديدة التي يتم امتلاكها واستثمارها لصالح 80 في المائة من السكان الذين يملكون القليل من الأصول في معظم البلدان، والتفاوض مع شركات التكنولوجيا على أرباح تعكس القيمة الكبيرة لبياناتنا الشخصية بالنسبة لهذه الشركات في الاقتصاد الرقمي[89].

وفي ما يلي جميع السياسات المحددة لكل مجموعة من المجموعات الثلاث أي البرامج الواضحة للغاية، ومبادرات بناء التضامن، والسياسات التي تضمن المصداقية من أجل منع حدوث انتكاسات (الجدول 1).

الجدول 1 – السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة والإدماج

برامج واضحة للغاية	مبادرات بناء التضامن	سياسات تضمن المصداقية
المشاعات الصحية العالمية، والحصول على التكنولوجيا الطبية واللقاحات	تطبيق أدوات ما بعد النزاع على المجتمعات المستقطبة، بما في ذلك الكشف عن الحقيقة	عملية توظيف وتعاقد مفتوحة وتنافسية على جميع المستويات الحكومية
الحماية الاجتماعية الشاملة والموجهة إلى فئات محددة والمجتمعية	اعتماد السرديات الإيجابية عن التنوع والهجرة والاعتراف بالتاريخ المتعدد الثقافات من خلال التعليم	الملكية النفعية الشفافة وتجريب سجلات الأصول العالمية
تعويض أعلى للعمال الأساسيين	إدماج الشباب	الإجراءات الدولية لمكافحة الفساد: استرداد الأصول، والمعايير المتعلقة بالملكية، والشفافية التعاقدية
زيادة إمكانية الحصول على مساكن ميسورة الكلفة	إصلاح العدالة التي محورها الناس	إصلاح تمويل الأحزاب وزيادة التمثيل السياسي للمرأة والفئات المهمشة
زيادة الحماية في اقتصاد الرعاية	تحقيق التنمية المركزة على المجتمع المحلي ووضع السياسات بالتشارك مع المجتمع المحلي	زيادة الحيز المدني وتعزيز الشراكات بين المجتمع المدني والإصلاحيين السياسيين
تسريع الاتصال الرقمي	مؤشرات الإنفاق لصالح الفقراء والطبقة الوسطى للتعافي من كوفيد-١٩	ضمان وظائف الصحافة الحرة
توفير فرص العمل الخضراء والتدريب على المهارات	مؤشر الفجوة لقياس عدم المساواة والإقصاء على المستوى المحلي	تمويل التنمية: حقوق السحب الخاصة، وتخفيف عبء الديون، واتفاقات الضرائب الدولية، وزيادة تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (يمكن الاطلاع على القسم "كيف تُدفَع التكاليف؟" أدناه)

كيف تُدفَع التكاليف؟

— تعبئة الموارد المحلية من خلال بناء القاعدة الضريبية، وفرض ضرائب التضامن، والحد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة القدرة على التفتيش والتحصيل.

— تخفيف عبء الديون وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

— اتخاذ إجراءات عالمية بشأن التهرب من الضريبة وتجنبها، فضلاً عن التدفقات المالية غير المشروعة.

استنتاجات وتوصيات

خلاصة القول، يحتوي هذا التقرير على عشرة استنتاجات وتوصيات رئيسية:

ثلاثة استنتاجات رئيسية:

- النجاح ممكن: شهد أكثر من خمسين بلداً تحسناً في عدم المساواة في مرحلة ما خلال العقود الثلاثة الماضية.
- يعود النجاح بالفائدة على الجميع، من حيث الحراك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، ومنع الأوبئة والنزاعات، ومكافحة تغيُّر المناخ (مع مزيد من الأدلة المبدئية). وأولئك الذين يعرقلون السياسات الأكثر شمولاً لا يعملون من أجل المصلحة المشتركة.
- يتطلب النجاح مزيجاً من النُهُج الوطنية والدولية. ويُعالَج عدم المساواة والإقصاء باعتبارهما قضية وطنية، ولكنّ الجهود الوطنية وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح في هذا اليوم وفي هذا العصر. فنحن بحاجة إلى جهود دولية تدعم الجهود الوطنية في تلبية الحاجات الأكثر إلحاحاً، وهي الحصول على اللقاحات والتقنيات الطبية، والسيولة والتمويل، والتعاون في مكافحة الفساد.

ثلاث توصيات للقادة الوطنيين وشركائهم:

- اتخاذ التدابير التي تهدف إلى تحقيق تحسينات واضحة للناس، بما في ذلك المجالات التي غالباً ما لا تحظى بقدر كافٍ من الاهتمام مثل الحصول على السكن والسلامة ومنع الجريمة، فضلاً عن الحماية الاجتماعية الواسعة النطاق وتعويضات العمال الأساسيين وعمال اقتصاد الرعاية وحمايتهم.
- الاستثمار في آليات لتعزيز التضامن على المدى الطويل من خلال اعتماد الحوار وآليات الكشف عن الحقيقة، وإصلاح الشرطة ونظام العدالة، وتمكين المجتمع المحلي وإشراكه في وضع السياسات، والقيام باستثمارات في التعليم من أجل تنمية المهارات ولأسباب مدنية على حد سواء.
- ضمان المصداقية والثقة ومنع الانتكاسات من خلال اتخاذ تدابير مكافحة الفساد، وتوسيع نطاق شغل المناصب السياسية، وحماية الحيز المدني. ولا بد أيضاً من فهم الحاجة إلى إجراءات تمنع مخاطر الانتكاس اللاحقة حتى عندما تتمتع الحكومات بولاية وقدرات قوية.

أربع توصيات للدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركاء الآخرين معاً:

- التوسع الفوري في إمدادات اللقاحات وتمويلها، فضلاً عن إمكانية الحصول على التقنيات الطبية الأخرى.
- الموافقة فوراً على آليات جديدة وعلى تخفيف عبء الديون للبلدان البالغ عددها أكثر من 100 بلد والخاضعة لقيود مالية تهدد تعافيها من كوفيد-19.
- تعزيز الآليات الدولية لإجراءات مكافحة الفساد، بما في ذلك التعاون بين الولايات القضائية، ودعم الملكية النفعية والتعاقد المفتوح.

- لمزيد من التحسين: (1) رصد الالتزامات الدولية والوطنية على السواء، والبحث في الصلة بينها؛ (2) تحسين البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في خفض أوجه عدم المساواة والإقصاء، سواء كانت عامة أو قائمة على الهويات.

لدينا فترة زمنية قصيرة لإحداث هذا الفرق. وتشير جميع الدلائل إلى أننا سندخل خريف عام 2021 في عالم منقسم بين من لديه الموارد اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19 ومن يفتقر إليها، مما سيؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الكامنة وظهورها على الصعيدين الوطني والدولي. وفي أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، رأينا كيف يبدو التعافي غير المتكافئ: فهو يزيد من الإقصاء المادي ومن انعدام الثقة وعدم الاستقرار السياسي. ونحن مدينون لبعضنا البعض بالعمل على نحو أفضل هذه المرة.

1 Atanda, Kay, and Cojocaru Alexandru, “Shocks and vulnerability to poverty in middle-income countries”, World Bank Blogs, March 31, 2021, https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/shocks-and-vulnerability-poverty-middle-income-countries.

2 UN ILO, “The ILO’s World Employment and Social Outlook: Trends 2021”, UN ILO, 2021, www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_794834/lang--en/index.htm.

3 Dolan, Kerry A., “Forbes’ 35th Annual World’s Billionaires List: Facts and Figures 2021”, Forbes Magazine, April 6, 2021, www.forbes.com/sites/kerryadolan/2021/04/06/forbes-35th- annual-worlds-billionaires-list-facts-and-figures-2021/?sh=6f0400b35e58.

4 World Bank, “Gini Coefficient estimates”, World Bank, https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=IE.

5 World Bank, “Gini Index – Botswana”, World Bank, 2015, https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=BW.

6 نجمع بين البحوث المعدّة الجديدة والبحوث الثانوية، سواء كانت كمية أو نوعية. ونبني على جهود الذين بدأوا العمل في مجال إيجاد الحلول لعدم المساواة وندين لهم بالامتنان على ذلك، مثل توني أتكينسون وجو ستيغليتز.

7 NYU Center on International Cooperation, “Cross-country opinion research in Canada, Costa Rica, Mexico, Sierra Leone, South Korea, Sweden, Tunisia, and Uruguay on policies to combat inequality”, August 1, 2021. أجري المسح في الفترة من 4 حزيران/يونيو إلى 23 تموز/يوليو 2021 في ثمانية بلدان، عبر الهاتف في أوروغواي وتونس وكوستاريكا والمكسيك، ووجهاً لوجه في سيراليون، وعبر الإنترنت في السويد وكندا وكوريا الجنوبية. وقد أجريت عموماً 17,047 مقابلة مع مجيبين تبلغ أعمارهم 18 سنة وما فوق من عامة السكان. وإن نتائج المسح مرجّحة بالأهداف السكانية.

8 Honwana, Alcinda, “Youth Struggles: From the Arab Spring to Black Lives Matter and Beyond”, African Studies Review 62 No: 1 (March 2019): 8–21. doi:10.1017/asr.2018.144.

9 World Bank, “Fair Progress? Economic Mobility across Generations Around the World”, World Bank, 2015, www.worldbank.org/en/topic/poverty/publication/fair-progress-economic- mobility-across-generations-around-the-world.

10 World Bank, “Rural-Urban Migration in Developing Countries: Lessons from the Literature”, World Bank, 2015, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986.35610.

11 في تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدم برانكو ميلانوفيتش معلومات محدثة في ما يتعلق بأبحاثه استناداً إلى بيانات ما بعد عام 2008. وأظهرت بعض النتائج الرئيسية لعمله أن التقارب مستمر بين آسيا والغرب من حيث نصيب الفرد من الدخل وأن الطبقة الوسطى في الغرب كانت الفئة التي حققت أسوأ النتائج منذ القياس السابق الذي أجراه. وقد حسّن أغنى 1 في المائة من أصحاب الدخول العليا في جميع أنحاء العالم مكانتهم منذ عام 2008 بالقيمة المطلقة، ولكن معدل نمو دخلهم كان أبطأ من نمو دخل معظم الفئات المحرومة في البلدان النامية. Milanovic, Branko, “Elephant who lost its trunk: Continued growth in Asia, but the slowdown in top 1% growth after the financial crisis”, 2020, https://voxeu.org/article/continued-growth-asia-slowdown-top-1-growth-after-financial-crisis.

12 Agrawal, Khushbu and Yukihiko Hamada, “Reforming Political Finance for More Diversity in Political Office”, NYU Center on International Cooperation, May 26, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/reforming-political-finance-more-diversity-political-office.

13 المرجع نفسه.

14 Sandbu, Marin, The Economics of Belonging: A Radical Plan to Win Back the Left Behind to Achieve Prosperity for All (Princeton: Princeton University Press, 2020).

15 Shafik, Minouche, What We Owe Each Other: A New Social Contract for a Better Society (Princeton: Princeton University Press, 2021), /04/www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2021/what-we-owe-each-other-book-minouche-shafik.htm.

16 Cliffe, Sarah, and von Chamier, Paul, “Restoring Civic Trust in the Post-Pandemic Era”, NYU Center on International Cooperation, May 19, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/restoring-civic- trust-post-pandemic-era; based on Edelman Trust Barometer 2021, www.edelman.com/trust/2021-trust-barometer.

17 Ian Goldin, Rescue: From Global Crisis to a BetterWorld (S.l.: SCEPTRE, 2022).

18 IMF, “Fault Lines Widen in the Global Recovery”, World Economic Outlook (WEO), July 2021, https://www.imf.org/en/world-/27/07/Publications/WEO/Issues/2021/economic-outlook-update-july-2021.

19 المنهجية: من أجل تحليلنا، اعتبرنا أن البلدان ”المعرضة للخضوع فوراً لإجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة فيها“ هي البلدان التي استوفت شروط أي من التسميات التالية: ”مثقلة بالديون“ كما وصفها برنامج تحليل القدرة على تحمل الدين لصندوق النقد الدولي أو مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، أو ”معرضة للتأثر مالياً“ كما وصفها تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقابلية التأثر بالديون السيادية في الاقتصادات النامية، أو هي بلدان منحتها وكالات ستاندرد آند بورز أو فيتش أو موديز تصنيفاً ائتمانياً أدنى بمستويين على الأقل من مرتبة «الخردة»، أو تتجاوز مدفوعات فوائدها على الديون السيادية 20 في المائة من إيراداتها الحكومية السنوية، أو انخفضت إيراداتها الحكومية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطتين مئويتين على الأقل خلال السنوات الخمس التي سبقت جائحة كوفيد19-. وتشمل القائمة الناتجة عن ذلك 113 بلداً، ما يمثل الغالبية (59,1 في المائة) من دول أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. ولعل تعرض هذا العدد الكبير من البلدان لإجراءات فورية من أجل تصحيح أوضاع المالية العامة فيها هو دليل على حجم الأزمة وتأثيرها المحتمل على التعافي ما بعد جائحة كوفيد19- وعلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة. والقائمة الكاملة للبلدان هي: أرمينيا، أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إثيوبيا، إسواتيني، إكوادور، الأرجنتين، الأردن، البحرين، البرازيل، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، السنغال، السودان، الصومال، العراق، الكاميرون، النيجر، الهند، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بورتوريكو، بيلاروس، تركيا، ترينيداد، تشاد، توباغو، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور- ليشتي، جامايكا، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، سيراليون، سيشيل، طاجيكستان، عُمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فنزويلا، فيجي، قيرغيزستان، كابو فيردي، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبريا، ليسوتو، مالي، مصر، ملاوي، ملديف، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هنغاريا.

20 Roudabeh Kishi, Mel Pavlik, and Sam Jones, “2019 Year in Review”, The Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), 2020, https://acleddata.com/acleddatanew/03/wp- content/uploads/dlm_uploads/2020/ACLED_AnnualReport2019_WebVersion.pdf.

21 Tørres, Liv, “A Civil or Uncivil Civil Society”, NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/civil-or-uncivil-civil-society.

22 Ronald Reagan Presidential Foundation & Institute, “Ronald Reagan Inaugural Address 1981”, Ronald Reagan Presidential Foundation & Institute, January 20, 1981, www.reaganfoundation.org/ronald-reagan/reagan-quotes-speeches/inaugural-address-2.

23 Margaret Thatcher, “Margaret Thatcher: a life in quotes”, The Guardian, April 8, 2013, www.theguardian.com/politics/2013/apr/08/margaret-thatcher-quotes.

24 Robert J. Shiller, Narrative Economics: How Stories Go Viral And Drive Major Economic Events (Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2019).

25 von Chamier, Paul, “Inequality, Lockdown, and COVID-19: Unequal Societies Struggle to Contain the Virus”, NYU Center on International Cooperation, April 13, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/inequality-lockdown-and-covid-19-unequal-societies-struggle-contain-virus.

26 Grigoli, Francesco, and Robles, Adrian, “Inequality Overhang”, IMF Working Paper March 28, 2017. www.imf.org/en/ ,17/no. 76 Inequality-/28/03/Publications/WP/Issues/2017/Overhang-44774.

27 Ostry, Jonathan, “Equality and Efficiency”, IMF Finance & Development 48, no. 3, September 2011, www.imf.org/external/pubs/Berg.htm/09/ft/fandd/2011.

28 McKinsey & Company, “How advancing women’s equality can add $12 trillion to global growth”, 2015, www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/how-advancingwomens-equality-can-add-12-trillion-toglobal-growth.

29 Nwanze, Cheta, “Nigeria – Breaking the Hold of State Capture”, All Africa, January 28, 2021, https://allafrica.com/stories/202101280 610. .html

30 Islam, Nazrul and John Winkel, “Climate Change and Social Inequality”, Working paper no. 152, UN Department of Economic & Social Affairs, 2017, www.un.org/esa/desa/ .papers/2017/wp152_2017.pdf

31 World Bank “Country Overview: Costa Rica”, World Bank Group, April 6, 2021, www.worldbank.org/en/country/costa rica/ .overview

32 Education Policy and Data Center, UNICEF and Learning from Peace, “Does Education Inequality Lead to Violent Conflict?”, fhi360, Accessed July 27, 2021. www.fhi360.org/ sites/default/files/media/documents/epdc- .inequality-conflict.pdf

33 Chiba, Daina and Kristian Skrede Gleditsch, “The shape of things to come? Expanding the inequality and grievance model for civil war forecasts with event data”, Journal of Peace Research 54, no. 2 (February 22, %2017): 257–15. https://doi.org/10.1177 .2F0022343316684192

34 Emmett, Chad and Valerie M. Hudson, “Sex and World Peace”, The Wilson Center, last modified April 2012. www.wilsoncenter.org/ sites/default/files/media/documents/event/ .Hudson%20Presentation.pdf

35 Fajnzylber, Pablo, Lederman, Daniel and Norman Loayza, “Inequality and Violent Crime”, The Journal of Law & Economics 45, no. 1 (April 2002): 1–39. www.jstor.org/ .338347/stable/10.1086

36 Minouche Shafik, What We Owe Each Other: A New Social Contract (Princeton University .(Press, 2021

37 بما في ذلك 31 ورقة بحثية ومشاورات مع 10 بلدان.

38 Casey, Katherine, Rachel Glennerster, and Edward Miguel, “Healing the Wounds: Learning from Sierra Leone’s Post-War Institutional Reforms”, National Bureau of Economic Research, September 2012. https:// .doi.org/10.3386/w18368

39 International Security Sector Advisory Team (ISSAT), “Transforming Internal Security in Sierra Leone: Sierra Leone Police and broader Justice Sector Reform”, Geneva Centre for Security Sector Governance, 2010, https:// issat.dcaf.ch/Learn/Resource-Library/Policy- and-Research-Papers/Transforming-Internal- Security-in-Sierra-Leone- Sierra-Leone-Police- .and-broader-Justice-Sector-Reform

40 Roberts, Elisa, “In Sierra Leone, Corruption Isn’t Gone, but It Is Falling Under Bio”, World Politics Review, April 14, 2020, www. worldpoliticsreview. com/articles/28679/ in-sierra-leone-corruptionisn-t-gone-but-it-is- .falling-under-bio

41 Goldin, Ian, “Essential Workers”, NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/ .essential-workers-0

42 Pearson, Ruth and Eva Neitzert, “Learning from Covid: How to make care central to economic policy around the world”, UK Women’s Budget Group, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/learning- covid-how-make-care-central-economic- .policy-around-world

43 Moayed, Tara, Scott Guggenheim, and Paul von Chamier, “From Regressive Subsidies to Progressive Redistribution: The Role of Redistribution and Recognition in Energy Subsidy Reform”, NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic. nyu.edu/publications/regressive- subsidies- progressive-redistribution-role-redistribution- .and-recognition

44 NYU Center on International Cooperation, “Report from the country visit to Indonesia”, NYU Center on International Cooperation, .April 2019

45 Klugman, Jeni and Matthew Moore, “COVID-19 Has a Postcode: How urban housing and spatial inequality are shaping the COVID-19 crisis”, NYU Center on International .Cooperation, December 11, 2020

46 .“Goldin, “Essential Workers

47 Bailey, Laura E. and Nanjala Nyabola, “Digital Equity as an Enabling Platform for Equality and Inclusion”, NYU Center on International Cooperation, June 9, 2021, https://cic.nyu.edu/ publications/digital-equity-enabling-platform- .equality-and-inclusion

48 Bredenoord Jan, “Self-Managed Cooperative Housing by Mutual-Assistance as Introduced in Central America between 2004 and 2016; the Attractiveness of the ‘FUCVAM’ Model of Uruguay”, Journal of Architectural Engineering Technology 6: 188, doi: 10.4172/2168-9717.1000188.

49 Citizens’ Action to Face Poverty”, https://” frentealapobreza.mx/wp/15704914 51131/ quienes-somos/; Phillips, Ben, “How to Tackle Inequality: Lessons From Mexico’s Successful Campaign to Raise the Minimum Wage”, NYU Center on International Cooperation, November 26, 2019, https://cic.nyu.edu/blog/ how-tackle-inequality- lessons-mexicos-successful-campaign-raise-minimum-wage.

50 Klugman, Jeni and Matthew Moore, “Introducing the Mind-the-Gap-Index: A tool to understand urban spatial inequality”, NYU Center on International Cooperation, May 6, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/ introducing- mind-gap-index-tool-understand-urban-spatial-inequality.

51 Pearson and Neitzert, “Learning from COVID-19.”

52 Stewart, Sheelagh, “People-Centered Justice Approaches to Addressing Inequality and Exclusion”, NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/people- centered-justice-approaches-addressing-inequality-and-exclusion.

53 Moayed, Tara, “Recognizing Communities: Local Level Responses to the Pathfinders Grand Challenges”, NYU Center on International Cooperation, February 22, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/recognizing-communities-local-level-responses-pathfinders-grand-challenges.

54 Moayed, Guggenheim, and von Chamier, “From Regressive Subsidies”.

55 de Greiff, Pablo, “The Applicability of Transitional Justice in Pre-conflict Contexts”, NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/ publications/applicability-transitional-justice-pre-conflict-contexts.

56 World Bank, “World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development”, World Bank, 2011, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/4389, 31.

57 Tørres, Liv, “Social Dialogue as a Tool to Fight Inequality & Recover after a Pandemic”, July 6, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/social-dialogue-tool-fight-inequality-recover-after-pandemic.

58 المرجع نفسه.

59 Lustig, Nora. Commitment to Equity Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty (New Orleans: CEQ Institute at Tulane University, 2018).

60 Susan Neiman, Learning form the Germans: Race and the Memory of Evil (New York: Farrar, Strauss and Giroux, 2019).

61 Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, “A Review of the Evidence and a Global Strategy for Violence Prevention”, NYU Center on International Cooperation, 468ba1c7--March 2020, https://530cfd94-d934 c67a84734064.filesusr.com/ugd/6c192f_f6036b .2b1ecf4fd1a3d7687ff7098a46.pdf

62 Stewart, Sheelagh, “People-Centered Justice.”

63 Pathfinders for Peaceful, Just and Inclusive Societies, “Justice for All: Report of the Task Force on Justice”, NYU Center on International Cooperation, May 2019, https://cic.nyu.edu/ sites/default/files/justice_for_all_report_fact_ .sheet_24apr19_1_1.pdf

64 Martin, Neil, Andrés Irarrazaval, William Matheson, “Recognition – An OECD Perspective Policy Report Contributing to the Challenge Paper on Inequality and Exclusion”, NYU Center on International Cooperation, July 2019, https://cic.nyu.edu/sites/default/ files/oecdpaper_recognition_-_an_oecd_ .perspective_.pdf

65 Moayed, “Recognizing Communities.”

66 Beath, Andrew, Fotini Christia, and Ruben Enikolopov, “Randomized Impact Evaluation of Afghanistan’s National Solidarity Programme– Final Report”, MIT, Harvard, New Economic School, February 14, 2012, http://e-gap.org/wp/wp-content/ .uploads/20120220-BCE-NSP-IE-2FU-PAP.pdf

67 Barron, Patrick, “Community-Driven Development in Post-Conflict and Conflict-Affected Areas: Experiences from East Asia”,

World Bank, 2011, https://openknowledge.
.27414/worldbank.org/handle/10986

68 Gayatri, Irine and Kate Buchanan, “Women at the Indonesian peace table: Enhancing the contributions of women to conflict resolution”, Centre for Humanitarian Dialogue and the Indonesian Institute of Sciences, November 2010, www.researchgate.net/publication/337438803_ Women_at_the_Indonesian_peace_table_ Enhancing_the_contributions_of_women_to_conflict_resolution.

69 David-Barrett, Elizabeth, “State Capture and Inequality”, NYU Center on International Cooperation, September 2021, https://cic.nyu.edu/publications/state-capture-and-inequality.

70 المرجع نفسه.

71 BBC News, “South Africa’s Ace Magashule: Top ANC Official Refuses to Step Down”, BBC News, May 6, 2021, www.bbc.com/news/world-africa-57004308.

72 Judicial Commission of Inquiry into” Allegations of State Capture (Call for Evidence/Information): PMG”, Parliamentary Monitoring Group South Africa, June 22, 2018, https://pmg.org.za/call-for-comment/694.

73 “David-Barrett, “State Capture.

74 Open Government Partnership, “Beneficial Ownership”, Open Government Partnership, Accessed July 30, 2021, www.opengovpartnership.org/policy-area/beneficial-ownership. ويناقَش هذا الأمر بمزيد من التفصيل في الفصل 9.

75 شراكة من أجل حكومات منفتحة. www.opengovpartnership.org.

76 “Agrawal and Hamada, “Reforming Political.

77 المرجع نفسه.

78 Ekiert, Grzegorz, Jan Kubik, & Michal Wenzel, “Civil society and three dimensions of inequality in post-1989 Poland”, Comparative Politics, 49 no. 3 (2017): 331–350, www.jstor.org/stable/26330961.

79 Durán-Valverde, F., Pacheco-Jiménez, J., Muzaffar, T & Elizondo-Barboza, H. (2019), “Measuring Financing gaps in social protection for achieving SDG target 1.3: Global estimates and strategies for developing countries”, ESS Working Paper No 73. Geneva: International Labour Organization.

www.ilo.org/secsoc/information-resources/publications-andtools/Workingpapers/WCMS_729111/lang--en/index.htm.

80 Lustig, Nora et al., “Fiscal policy incidence on inequality and poverty in low and middle-income countries”, Group of 24 and Friedrich-Ebert-Stiftung New York, 2019, www.g24.org/Fiscal_Policy_/01/wp-content/uploads/2019.Incidence_on_Inequality_and_Poverty.pdf.

81 Vitor Gaspar et al., “A Covid-19 Recovery Contribution”, IMF Blog, May 7, 2021, https://a-covid-19-recovery-/16/04/blogs.imf.org/2021.contribution.

82 Waris, Attiya, “Solidarity Taxes in the Context of Economic Recovery Following the COVID-19 Pandemic”, NYU Center on International Cooperation, May 14, 2021, https://cic.nyu.edu/publications/solidarity-taxes-context-economic-recovery-following-covid-19-pandemic.

83 McKinsey Global Institute, “A blueprint for addressing the global affordable housing challenge” McKinsey & Company, 2014, www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/urbanization/tackling%20 the%20worlds%20affordable%20housing%20challenge/mgi_affordable_housing_ executive%20summary_october%202014.ashx.

84 Public Spending on Support to Social Rental” Housing”, OECD Affordable Housing Database, last updated May 31, 2021, www.oecd.org/els/1-Public-spending-social-rental--family/PH4housing.pdf.

85 De Henau, Jerome and Diane Perrons, “Investing in the care economy to boost employment and gender equality”, Women’s Budget Group, 2016, https://wbg.org.uk/wp-De_Henau_Perrons_/11/content/uploads/2016.WBG_CareEconomy_ITUC_briefing_final.pdf.

86 Settimo, Ricardo, “Higher Multilateral Development Bank Lending, Unchanged Capital Resources and Triple-A Rating, A Possible Trinity after All?”, Bank of Italy Occasional Paper no. 488 (April 2019), https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3432994.

87 Bucher, Gabriela, “The World Needs a Fair Tax Deal, Not a G7-Money Grab”, Bloomberg Tax, 2021, https://news.bloomberglaw.com/

daily-tax- report/the-world-needs-a-fair-tax-deal-not-a-g7-money-grab.

88 Gabriel Zucman, Teresa Lavender Fagan, and Thomas Piketty, The Hidden Wealth of Nations: The Scourge of Tax Havens (Chicago: The University of Chicago Press, 2016).

89 Blyth, Mark and Eric Lonergan, Angrynomics (Cambridge: Cambridge University Press, 2020).

يتناول هذا التقرير الرئيسي الذي أعدّه برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء، التابعِ لمجموعة باثفايندرز (Pathfinders)، حلولاً تساعد في تحقيق المساواة والإدماج. وهو تتويجٌ لعدة سنوات من البحوث والجهود التي قامت بها شراكة فريدة بين عشرة بلدان، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأوكسفام، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، إلى جانب العديد من الشركاء والخبراء الدوليين.

ويبني التقرير جسراً بين ما يقال عن "إعادة البناء على نحو أفضل" وما يُفعَل في الواقع: جسرٌ بين إطلاق الوعود وإحراز التقدم. ويؤكد على الحاجة إلى تجديد العقود الاجتماعية بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات، وبين بلدان الدخل المرتفع والمنخفض والمتوسط. ولا بد من وضع هذه العقود الاجتماعية من أجل خدمة الأجيال المقبلة، ودرء الانهيار المناخي وانتشار الأوبئة فضلاً عن ضمان الاحترام والفرص والعدالة للجميع.

وينبغي أن يكون هذا التقرير بمثابة دليل عملي لصانعي السياسات والمؤثرين، ومرجع من الإمكانيات التي يمكن أن يستفيد منها الناس، ودعوة إلى جميع القادة السياسيين لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

جامعة نيويورك
مركز التعاون الدولي
CIC

PATHFINDERS
من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة